

مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٧١٥

الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينان	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد يانغ تاو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا


12-22839 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد إيمون غيلمور، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في أيرلندا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيلمور.

السيد غيلمور (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري وشرفي أن أتكلم أمام مجلس الأمن بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي خطابي اليوم، سأتناول الأولويات الرئيسية للرئاسة الأيرلندية لمنظمة الأمن والتعاون، وسأناقش كذلك عددا من القضايا الرئيسية المشتركة بين منظمتينا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضم ٥٦ دولة يزيد تعداد سكانها على بليون نسمة، هي أكبر منظمة إقليمية في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتأسست الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون على مبادئ أساسية وقيم مشتركة. ونحن نتشاطر إيمانا مشتركا بإتباع نهج شامل حيال الأمن، يتصدى لذلك التحدي بجميع أبعاده في خطابي أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في كانون الثاني/يناير، أشرت إلى أن أيرلندا يمكن أن تعتمد نهجا عمليا ومنصفا فيما يخص مسؤوليات الرئاسة. وأشرت إلى أن هدفنا يتمثل في وضع مجموعة من الأولويات، التي من شأنها ضمان إتباع نهج متوازن ومتماسك في جميع الأبعاد الثلاثة: السياسي - العسكري والاقتصادي والبيئي والإنساني. ويمكن أن أؤكد لمجلس الأمن اليوم أننا سوف نمضي بالعمل قدما في جميع المجالات في عام ٢٠١٢. وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق نتائج ملموسة وتحقيق فوائد ملموسة. وأنا ملتزم بقوة بمفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الخاص بالأمن المشترك والشامل وغير القابل للتجزئة، على أساس مجموعة متعددة الأبعاد من المبادئ والالتزامات المتفق عليها.

إن أيرلندا قد أولت دائما أهمية للبعد الإنساني، وسيكون لدينا جدول أعمال طموح هذا العام. وسوف تعمل الرئاسة الأيرلندية بشكل وثيق مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية، ومكتب الممثل المعني بحرية وسائط الإعلام، لمعالجة الحالات المحددة التي لا يجري فيها الوفاء بالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمضي قدما بعدد من المسائل الرئيسية.

ونحن عازمون على إعطاء الأولوية لمسألة حرية الإنترنت. وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، فإن التهديد الذي يطال حرية التعبير على الإنترنت، قائم في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويبدو أنه في تزايد. سوف نعمل على ضمان أن التزامات المنظمة القائمة، في ما يتعلق بحرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، تنطبق على جميع أشكال ووسائل ممارستهما. ونعتزم، كجزء من تلك الجهود، تنظيم مؤتمر في دبلن في حزيران/يونيه المقبل للدول المشاركة في المنظمة، سنهدف خلاله إلى السير قدما نحو فهم مشترك بشأن المسائل المطروحة.

من المقرر أيضا تنظيم فعاليات ذات بعد إنساني بشأن العديد من المواضيع الأخرى. ونعتزم تنظيم اجتماعات

تركز على حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وحرية الدين والمعتقد، والاتجار بالبشر والعنصرية والتعصب في الرياضة. إن أيرلندا تعتزم أيضا الحفاظ على أعلى المعايير التي تستخدمها المنظمة في أنشطة مراقبة الانتخابات. وسيشهد هذا العام انتخابات مهمة في جميع أنحاء منطقة المنظمة.

وفي ما يخص البعدين السياسي والعسكري، نأمل أن نرى إحراز تقدم مستمر بشأن استكمال تدابير بناء الثقة والأمن، وتعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات. وسنمضي إلى الأمام بالعمل الذي سيمكن المنظمة من تعميق مشاركتها في جميع مراحل دورة الصراع وتعزيز قدرتها على معالجة الصراعات، من منع نشوب الصراع إلى تسويته. وفي هذا الصدد، سوف نعمل بشكل وثيق مع الأمين العام للمنظمة، لامبرتو زانيير، بشأن تنفيذ قرار دورة الصراع الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع فيلنيوس الوزاري.

وسوف ندرس الخيارات المتاحة لنا لتحقيق التقدم في مجالات تحديد الأسلحة، ومنع نشوب الصراعات وتسويتها والتهديدات عبر الوطنية، التي تشكل تحديات لمجمل مجتمعاتنا. وفي ما يتعلق باستكمال وثيقة فيينا، سوف نعمل مع رؤساء منتدى التعاون الأمني، للبناء على النتائج الجيدة التي تحققت خلال العام الماضي. وسوف نشجع أيضا الدول المشاركة - التي هي طرف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا - على السعي للتغلب على المأزق الحالي في هذا المجال.

وثمة تحد مشترك لمنظمتينا، يتمثل في ضمان التعاون الوثيق والفعال لمواجهة التهديدات عبر الوطنية المعقدة. ويتمثل واحد من المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك في مكافحة الإرهاب، حيث ينصب تركيز نشاط المنظمة على دعم تنفيذ صكوك الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب. وتتعاون المنظمة أيضا بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسوف نبني خلال رئاستنا، على جهودنا المشتركة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، مثل الجريمة المنظمة والتهديدات الحاسوبية بما في ذلك الجريمة الإلكترونية، والمخدرات والإرهاب والاتجار.

وفي ما يخص البعدين الاقتصادي والبيئي، فإن الموضوع الأساسي للرئاسة الأيرلندية سيتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار من خلال الحكم الرشيد. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن ضعف الحكم، يقوض التنمية الاقتصادية ويعرض الدول لمخاطر أمنية أكبر. وهنا أيضا، نرى أن ثمة إمكانات كبيرة للبناء على التعاون القائم مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن تصديق أيرلندا في العام الماضي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يشكل علامة على تصميمنا على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. إن اتفاقية الأمم المتحدة هي معاهدة شاملة لمكافحة الفساد، تتطلب من البلدان تطبيق نظامين قانوني وتنظيمي، داخل القطاعين العام والخاص. إن قرار المجلس الوزاري للمنظمة بشأن مكافحة الفساد، يسلط الضوء بشكل خاص على هذه الاتفاقية، ويشجع الدول المشاركة في المنظمة على التصديق عليها. وسنعمل خلال رئاستنا، على تعزيز مزيد من الحوار داخل المنظمة، بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به لدعم وتشجيع تنفيذ الاتفاقية.

وخلال رئاستنا، سنركز بشكل خاص على تدابير مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسوف ننظر أيضا في مسألة مصادرة عائدات النشاط الإجرامي. وفي هذا الصدد، نعتزم إلقاء الضوء على عمل المكتب الأيرلندي للأصول المتأتية من الأنشطة الإجرامية، بوصفه نموذجا للدول الأخرى المشاركة للنظر فيه.

وبوصفي الرئيس الحالي، سأسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بإحراز تقدم، في اتجاه تحقيق تسوية دائمة لعدد من التراعات المستمرة في منطقة المنظمة. ومن بين تلك

الصراعات، الصراع في جمهورية مولدوفا حول إقليم ترانسدنيستري، وفي جورجيا حول إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ونزاع ناغورني - كاراباخ. ولقد عينت ممثلين خاصين اثنين لمساعدتي في معالجة هذه الصراعات المعقدة.

وفي ما يتعلق بجمهورية مولدوفا وترانسدنيستري، فإننا مستعدون للبناء على الزخم الذي حققته ليتوانيا من خلال الاستئناف الناجح للمحادثات الرسمية "٥+٢". ونتطلع إلى استضافة أول محادثات رسمية في ظل رئاستنا في دبلن، في وقت لاحق من هذا الشهر.

إن الحالة في جورجيا، وخصوصا الحالة الإنسانية، مسألة مثيرة للقلق للغاية. وتؤيد أيرلندا بقوة مناقشات جنيف بشأن تيسير المشاركة والسير قدما بالنسبة لجميع المعنيين. إننا نرحب كثيرا بالتعاون المثمر مع الأمم المتحدة في هذه المناقشات، وأود أن أشيد بعمل ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية، السفير أنتي تورونن وبفريقه.

كما نثني أيضا على الجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة للمنظمة، في مجال معالجة نزاع ناغورنو كاراباخ الذي طال أمده، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الرؤساء المشاركين، وباقي أعضاء مجموعة مينسك خلال السنة.

وفي إطار دعمنا لهذه الجهود، سنستفيد من تجربتنا في مجال تسوية النزاعات. وسوف أستضيف مؤتمرا في دبلن في ٢٧ نيسان/أبريل سيركز على أيرلندا الشمالية كموضوع دراسة حالة فردية، بهدف بحث عدد من الجوانب التي قد تكون قابلة للتطبيق في حالات النزاع في منطقة المنظمة. وأعتقد أننا يمكن أن نشجع المشاركين في مفاوضات في أي مكان آخر على المثابرة في جهودهم من خلال إظهار أنه كان من الممكن إحلال السلام وبناؤه في أيرلندا الشمالية، ومن خلال شرح الكيفية التي جرى من خلالها تحقيق ذلك والحفاظ عليه. وسوف أتشاطر أيضا بعضا من تجربة أيرلندا في هذا المجال، من خلال فريق أصدقاء الوساطة التابع للأمم المتحدة، وأيرلندا عضو فيه. اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالتعزيز الحيوي الذي جرى خلال السنوات الأخيرة لقدرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة، التي كان من دواعي سرورنا أن تمكنا من دعمها على أساس وطني.

وخلال فترة تتسم بقلة الموارد وتهديدات عبر وطنية متزايدة التعقيد، فإن الشراكة الوثيقة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة تصبح أمرا لا غنى عنه. وقد أحرز تعاوننا تقدما، ليس فقط في مجال وضع نُهُج مشتركة لمجابهة التحديات التي نواجهها، ولكن أيضا على مستوى العمليات الميدانية. إن بعثة المنظمة في كوسوفو تشكل المثال الأول على تحول المنظمة لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية تقودها الأمم المتحدة. لتلك البعثة مهمة محددة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تتمثل في الاضطلاع بدور ريادي فيما يخص المسائل المرتبطة ببناء المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. في الواقع، فإن السيد لامبرتو زانيير الممثل الخاص السابق للأمم المتحدة في كوسوفو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يعمل الآن أمينا عاما للمنظمة. لقد جسد العلاقة الوثيقة التي تزداد متانة بين المنظمتين، من خلال إسهامه الثمين في كل منهما.

إن التعاون الوثيق والفعال قائم في العديد من بعثات المنظمة الميدانية ١٦، مع العديد من وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وفي ما يتعلق بأفغانستان، أذكر أن الأمين العام بان كي - مون رحب بشكل خاص بمشاركة أكبر من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عندما خاطب مؤتمر قمة المنظمة في أستانا. يسرني أن أؤكد أننا سوف نعزز تنفيذ القرار المتفق

عليه في الاجتماع الوزاري في فيلنيوس عبر تنفيذ مشاريع ملموسة في أفغانستان بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى في المنطقة.

وقدمت الأمم المتحدة قيادة قوية بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، على نحو ما جسده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشكل خطة العمل الوطنية الأيرلندية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعبيراً قوياً عن التزامنا بحقوق النساء المتضررات من الصراع. ويقوم منتدى التعاون الأمني بتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في سياق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ذلك الصدد، تم تكليف مكتب عسكري مختص – مقره في بعثتنا الدائمة لدى منظمة الأمن والتعاون في فيينا – ببحث السبل التي يمكن أن يدعم بها المنتدى تنفيذ هذا القرار والقرارات الأخرى المتعلقة بنوع الجنس والأمن.

ولا تزال أمامنا مهام كثيرة ونحن نوجه عمل هذه المنظمة عبر مجموعة واسعة من الأنشطة. وإنه لشرف عظيم لأيرلندا أن تضطلع بهذه المسؤولية الهامة المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٢. وبصفتي رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي شريك إقليمي رئيسي للأمم المتحدة، فإنني أتعهد بتقديم الدعم الكامل وللأمم المتحدة إقامة علاقات الشراكة معها. وأنا واثق من أن تعاوننا سيكون ناجحا بكل المقاييس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غيلمور على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد تاتام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا، السيد غيلمور، في جلسة المجلس اليوم بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكره على إحاطته الإعلامية.

تؤيد المملكة المتحدة تماما الأولويات التي حددها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون اليوم. ويمثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون دعائم أساسية بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من جانب جميع الدول المشاركة في المنظمة، ليس فقط لضمان وفائها التام بالالتزامات التي تعهدت بها طوعاً، بل لضمان إدراكها أيضاً لضرورة مواكبة تلك الالتزامات للتطورات الجارية في العالم الحقيقي. فعلى سبيل المثال، تحتاج حرية وسائط الإعلام إلى تحديث لتعكس التغيرات الهائلة التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة. ونحن ندرك صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء في هذا المجال الحساس. ولكننا على ثقة في قدرة القيادة الأيرلندية على المضي بنا قدماً في هذا الطريق، بالاستفادة من العمل الممتاز لرئاسة ليتوانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١١. وأرحب بالتركيز على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت في البيان الذي سمعناه للتو من رئيس المنظمة.

و كما أشار الرئيس الحالي للتو، فإن الصراعات داخل حيز المنظمة لا تزال دون حل. ونرحب كثيرا باعتزام أيرلندا التركيز بشكل خاص على ضرورة إحراز التقدم في حل هذه الصراعات. وبالطبع، فإن كل صراع يختلف تبعاً لاختلاف تاريخه وظروفه الخاصة. غير أنه يمكن تعلم الدروس الهامة المستفادة من الجهود الناجحة والفاشلة في حل الصراعات ومنع نشوبها على حد سواء. ونحن نردد أفكار الرئيس الحالي للمنظمة القائلة إن تبادل الخبرات الناجحة فيما يتعلق بحل النزاع في أيرلندا الشمالية قد يساعد في الكشف عن أرضية مشتركة لأفكار جديدة ويجدد الزخم.

وعليـه، فإننـا نرحـب بـالمؤتمر المزمـع عقـده في دبلـن في نيسان/أبريل للنظر في تلك المسائل ونتطلع إليه. وسنكون على استعداد للمشاركة بشكل كامل ورفيع المستوى في ذلك الحدث.

ولا تـزال المملكـة المتحـدة ملتزمـة أيـضا بتحديـد الأسلحة التقليدية، وأنظمة بناء الثقة والأمن في جميع أنحاء أوروبا. فهذه الأنظمة تسهم بشكل كبير في تحقيق الشفافية والقدرة على التنبؤ، وبالتالي في تحقيق الاستقرار في أوروبا. ونحـن نأسـف لعـدم اكتمـال التنفيـذ في هـذا المجـال. ومـن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل استكمال وتنشيط تلك الأدوات الرئيسية. ونرحب كثيرا باعتزام الرئاسة الأيرلندية دعم هذا الجهد.

وتتشرف المملكة المتحدة حاليا بتولي رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا. ونعرب عن تقديرنا البالغ للتوقعات التي تقترن بهذه الفرصة النادرة لقيادة عمل مجلس أوروبا لمدة ستة أشهر. وسيكون محور التركيز الرئيسي لرئاستنا تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما يعكس الأهمية التي نوليها للبعد الإنساني في عمـل منظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا. ونحـث جميـع الـدول المـشاركة في المنظمـة، أولا علـى مـضاعفة جهودهـا لتلبية الالتزامات القائمة فيما يتعلق بالبعد الإنساني على نحو تام. ونحثها ثانيا، على أن تعترف بالحاجة إلى توسيع نطاق تلك الالتزامات. ويجب علينا استعراض بعض المسائل مثل حماية الصحفيين وحرية التعبير في وسائط الإعلام الرقمية والفضاء الإلكتروني.

لقد شهدت القارة الأوروبية تغيرات سياسية هائلة على مدى الـ ٣٠ عاماً الماضية، حرّكتها إرادة الشعب التواقة إلى المزيد من الحريات والديمقراطية الحقيقية. ومن واجب جميع الحكومات المسؤولة الاستماع إلى مطالب الشعوب التي تخدمها والاستجابة لتلك المطالب بشكل مناسب وعلى نحو تام.

ودور الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا شـرف عظـيم ومـسؤولية جـسيمة في آن واحـد. ونـشيد بالكيفية التي تولت بها أيرلندا هذه المهمة، بما لديها من برنامج وأولويات من شأنها أن تعزز مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون التي تقوم عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السـيد تـشوركين (الاتحـاد الروسـي) (تكلـم بالروسية): نرحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا، السيد غيلمور. ترسي أولويات الرئاسة الأيرلندية لمنظمة الأمن والتعاون التي عرضت على مجلس الأمن قاعدة صلبة لتنفيذ خطط مصممة على نحو جيد. ونأمل في أن تسمح تلك الأولويات للمنظمة بالوصول إلى مستوى جديد نوعيا. فنحن جميعا نريد أن تتعزز فعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتزداد قدرتها على تحقيق مصالح جميع الدول الأعضاء فيها.

يدعو الاتحاد الروسي إلى تنمية وتحسين شاملين للتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهة، والآليات الإقليمية ودون الإقليمية من جهة أخرى – وتحتل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكانة هامة بين هاته الآليات. وينبغي أن يستند هذا التعاون إلى الأساس المتين المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً الفصل الثامن منه، مع المراعاة الواجبة الميزات النسبية لهذه المنظمات والآليات العالمية. ولا شك في أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين..

وتبدأ منظمة الأمن والتعاون سنة جديدة باستخدام مجموعة قوية من الأدوات لبناء مجتمع يتمتع بالأمن المتكافئ

وغير المجزأ للجميع، ويمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. فأولا وقبل كل شيء، هناك مشكلة التهديدات والتحديات العابرة للحدود الوطنية، مثل مكافحة المخدرات وإطار نشاط الشرطة وولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. ونحن نتطلع إلى إكمال الاتفاقات بشأن الصكوك الاستراتيجية واعتماد القرارات ذات الصلة.

ومن بين التحديات الرئيسية تطوير تدابير بناء الثقة فيما يتعلق باستخدام الدول الأعضاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز جهود الأمم المتحدة الدولية الرامية إلى تحسين التبادل الدولي للمعلومات والأمن. ونأمل أن تقدم نتائج مؤتمر الاستعراض الأمني السنوي وكذلك المؤتمرات المعنية بمكافحة المخدرات والإرهاب إسهامات إقليمية رئيسية في الجهود العالمية، بما فيها الإسهامات التي تقدم تحت رعاية مجلس الأمن.

ويقتضي البعد الإنساني لعمل منظمة الأمن والتعاون إعادة التفكير – وفي المقام الأول رفض النزعة الانتقائية في المسائل القطرية والمواضيعية، وإيلاء الاهتمام الواجب للمواضيع الهامة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. ولا يزال حل الأزمات يمثل إحدى المهام الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن رأينا أنه لا يمكن تسوية النزاعات بصورة دائمة إلا عبر المفاوضات الموضوعية المبتكرة من أجل التوصل إلى حل توفيقي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية. تحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن تأخذ رئاسة منظمة الأمن والتعاون بعين الاعتبار أن بعض ما يسمى بالصراعات المجمدة الطويلة الأجل ينبغي ألا تظل كذلك. ويجب أن يأخذ نهجنا في الاعتبار الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة.

ونأمل أن يقوم عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٢ في ذلك المجال على أساس المبادئ المتفق عليها بشأن التسوية القائمة على توافق الآراء وسيادة القانون الدولي، والتسوية السلمية للصراعات عبر إجراء المفاوضات في سياق المحافل القائمة، وعدم جواز استخدام القوة والاتفاق من قبل جميع أطراف الصراع على التدابير التي تقترحها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وندعم الجهود المبذولة لإصلاح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجعلها أكثر فعالية، وخاصة عبر استعراض الوثيقة المنشئة لها. ونأمل أن تواصل أيرلندا الجهود المبذولة في ذلك الشأن.

ونأمل أن تتمكّن المنظمة بفضل فلسفة الرئاسة الأيرلندية التي وضعها السيد غيلمور، من التغلب على الأزمات التي واجهتها في السنوات الأخيرة ومواصلة تعزيز التكيف مع الواقع العالمي الجديد. ونحن مستعدون للعمل مع الرئاسة الأيرلندية وجميع الدول الأخرى المشاركة بشأن هذه القضية. ونتمنى للسيد غيلمور كل النجاح في التصدي للتحديات الملحة الراهنة التي تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بنائب رئيس الوزراء غيلمور في مجلس الأمن وأن أهنئه هو وأيرلندا على تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكره أيضا على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لديها قدرات فريدة من نوعها لمساعدة الدول الـ ٥٦ المشاركة في المنظمة والدول الـ ١٢ الشريكة معها في التصدي لطائفة من الشواغل الأمنية. والمنظمة، بوصفها أكبر منظمة إقليمية في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، شريك رئيسي في تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. وهي عنصر تعزيز إقليمي فعال

للأمم المتحدة، وتسهم بصورة مجدية في رفع لواء السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول عدة نقاط.

أولا، تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للدور الحاسم الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في بناء المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق مراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة التقنية للحكومات والمجتمع المدني. وترحب الولايات المتحدة أيضا بالتزام المنظمة بدعم التحول في شمال أفريقيا وبالعمل مع الحكومات التي تسعى إلى بناء مجتمعات تعددية وديمقراطية. ونرحب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون والمنظمات الإقليمية الأخرى في مساعدة هذه المرحلة الانتقالية. وفي منطقة غرب البلقان وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، تدعم البعثات والمكاتب الميدانية التابعة للمنظمة وعدها ١٦ طائفة واسعة من أولويات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعلى سبيل المثال، دعمت منظمة الأمن والتعاون إنشاء مراكز للأمن الإقليمي في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال بعثاتها الميدانية. ويعمل مكتب المنظمة في باكو مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لتشجيع التوصل إلى اتفاق بين أذربيجان وجورجيا بشأن الموارد المائية المشتركة. وبعثة المنظمة في كوسوفو تقوم بدور حاسم في المساعدة على تطوير الديمقراطية والمؤسسات الجديدة في كوسوفو. وعلى سبيل المثال، ساعدت البعثة على إقامة مكاتب بلدية في كوسوفو لحماية حقوق المشردين والعائدين وأعضاء المجتمعات المحلية – وهذا عنصر حاسم في دعم جهود الأمم المتحدة.

ثانيا، نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز التسامح وعدم التمييز من خلال مكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. والولايات المتحدة لا تزال تركز على قضايا المساواة بين الجنسين، ولا سيما التمييز والعنف ضد المرأة، ونحن نقدر كثيرا الدعم الذي تقدمه المنظمة، من خلال منتدى التعاون الأمني التابع لها، في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومنظمة الأمن والتعاون هي أيضا محفل هام لمساعدة الدول على التكيف مع التغيرات في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك توسيع نطاق دعمنا للحريات الأساسية وحمايتها في هذا العصر الرقمي. ونتطلع إلى نتائج المؤتمر الذي تعقده دول منظمة الأمن والتعاون في دبلن بشأن هذه المسألة الهامة في حزيران/يونيه.

ثالثا، أثبتت منظمة الأمن والتعاون قدرتها في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وحل الصراعات والتصدي للفظائع. ونحن نشجع إحراز تقدم في عملية مجموعة جنيف، التي تشترك الأمم المتحدة والمنظمة والاتحاد الأوروبي في رئاستها، لحل القضايا العالقة بين جورجيا وروسيا. وفي مولدوفا، نرحب باستئناف المحادثات الرسمية ٥+٢ الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة بخصوص مسألة ترانسدنيستريا. والأمم المتحدة، باعتبارها رئيسا مشاركا لمجموعة مينسك، لا تزال ملتزمة على أعلى المستويات بتحقيق تسوية دائمة وسلمية لصراع ناغورني كاراباخ.

تشيد الولايات المتحدة بعمل المكاتب الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في منطقة البلقان في رصد المحاكمات المحلية لجرائم الحرب وتقديم المساعدة لدعم عمليات الإصلاح القانوني. ونرحب بتعاون المنظمة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب، والذي ينقل المهارات والمعارف إلى المحاكم المحلية. كما تساعد مبادرة أمن المجتمعات المحلية التابعة للمنظمة على

إعادة بناء الثقة بين المواطنين وسلطات إنفاذ القانون عقب الاضطرابات في قرغيزستان في عام ٢٠١٠، الأمر الذي يسهم في عمل الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع.

أخيرا، تواصل منظمة الأمن والتعاون نشاطها الدعوي القوي في أوساط الدول المشاركة بشأن مكافحة التهديدات الوطنية. وما فتئت الولايات المتحدة تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، وقد وجدنا في المنظمة شريكا مفيدا في هذا الصدد. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمنا موارد من خارج الميزانية للمنظمة لدعم جهود الأمم المتحدة المستمرة في مجال عدم الانتشار. ونحث الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على النظر في تقديم مساهمة متواضعة، مالية أو عينية، للمساعدة على استدامة هذه المبادرة الإقليمية الناجحة، التي تمثل مساهمة ذات قيمة مضافة في جهود اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وجهود مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

والولايات المتحدة تدعم أيضا المشاريع المستمرة لمنظمة الأمن والتعاون مع دول آسيا الوسطى وأفغانستان من أجل تعزيز قدرات تلك البلدان على مكافحة التحديات الأمنية العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والتهديدات الإلكترونية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذه وزراء منظمة الأمن والتعاون في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في فيلنيوس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بتوسيع الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى أفغانستان في جميع المجالات. ونشجع كذلك الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز التعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى، الأمر الذي سييسر تحقيق أمن تلك البلدان وتنميتها وازدهارها في الأجل الطويل.

إن الولايات المتحدة تفخر بعضويتها في منظمة الأمن والتعاون. ونحن نقدر الالتزامات الأساسية للمنظمة، التي وفرت الوضوح والاستقرار والاستمرارية للدول المشاركة على مدار أكثر من ٣٥ عاما في جهودنا المشتركة من أجل تعزيز الأمن الشامل في جميع أنحاء المنطقتين الأوروبية الأطلسية والأوروبية الآسيوية. ولا تزال هذه الالتزامات هامة اليوم بنفس قدر أهميتها في عام ١٩٧٥.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في أيرلندا، السيد إيمون غيلمور، على بيانه وعلى إحاطته الإعلامية الهامة حول تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة والتحديات الأمنية التي تواجهها.

وينبغي أن تدفعنا الإحاطة الإعلامية إلى النظر بعمق في وظائف مجلس الأمن نفسه. فالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينص على قيام المنظمات الإقليمية بدور أساسي في تعزيز الأمن الجماعي ويولي أهمية لرؤيتها وأفعالها ومبادراتها في إيجاد حلول في مناطقها. وتحقيقا لهذه الغاية، شجعنا الحوار والتعاون مع المنظمات في جميع مناطق العالم، لأننا نعتقد أن هذه المشاركة تعزز فهما أفضل لحالات محددة ورؤى شاملة للأمن، تشمل الجوانب البشرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والعسكرية للبعد الإقليمي.

وكولومبيا تدرك أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بدور هام جدا في حل الصراعات وتعزيز السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونلاحظ أن المبادئ ذاتها توجه المنظمتين، اللتين نشاطرهما نظرتهما للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان باعتبارها متطلبات أساسية للسلام والأمن.

وقد سمح التفاعل بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون للهيئتين بتبادل الآراء بصراحة وإنشاء آليات للدعم في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونقدر الدعم الذي تقدمه

المنظمة لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وخططها لتوسيع نطاق مشاركتها في كوسوفو؛ ومشاركتها في أفغانستان وتعاونها مع البلدان الأخرى في المنطقة؛ ومبادراتها الإقليمية لمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وذلك إلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود الوطنية.

وترى كولومبيا أن من المهم للغاية أن تكمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في العالم جهود بعضها بعضا لتعزيز قدراتها المؤسسية في إطار اختصاص كل منها للتصدي للتحديات الأمنية الدولية، لا سيما منع نشوب الصراعات ووضع تدابير لبناء الثقة والوساطة وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. وهذا سيمكن المنظمات الإقليمية من أن تكمل اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم، وأن تركز انتباهها على الأولويات المدرجة على جدول كل منها.

حين جرى التفاوض على ميثاق الأمم المتحدة، كان من بين المسائل المركزية المطروحة للنقاش كيف يمكن للتعاون بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن أن يعمل بنجاح. واعتبرت بعض الوفود الجهود الإقليمية خطوة أولى لا بد منها قبل اللجوء إلى مجلس الأمن؛ ورأت وفود أخرى أن الأمر ليس ضرورياً في جميع الأحوال. وكان موقفنا أننا نفضل اللجوء إلى الجهود الإقليمية في المقام الأول لتجنب تحول المنازعات والحالات والأحداث إلى مواجهات كبيرة أو صراعات. وفي الوقت نفسه، يظل من الصحيح أنه يجب ألا يكون هناك ما يعوق قدرة مجلس الأمن على التصرف حين تتطلب الظروف الطارئة أو الشديدة ذلك.

وأخيراً، تود كولومبيا أن تسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به تعددية الأطراف في حل الصراعات المعقدة في عالم اليوم، والإسهام المهم للتواصل والتعاون بشكل مفتوح بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية دعماً للسلام وتحقيقاً للازدهار. وبهذا الخصوص، نشيد بالإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها السيد غيلمور عن الأولويات التي حددتها الرئاسة الأيرلندية والتعاون بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة وإسهامه في السلم والأمن الدوليين.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بمعالي السيد إيمون غيلمور، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في جمهورية أيرلندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكره على بيانه.

تؤيد أذربيجان مفهوم الأمن الشامل والتعاوني الذي لا يتجزأ الذي تتبناه منظمة الأمن والتعاون، وهي تعتبر المنظمة الإطار الأنسب والفريد للغاية لمناقشة موضوع الأمن الأوروبي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن المنظمة، باعتبارها ترتيباً إقليمياً، يمكن أن تضطلع بدور أكثر اتساقاً في تشجيع الدول المشاركة على الامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية التي أصدرتها المنظمة في عام ١٩٧٤، فضلاً عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة. وبصفتنا دولة مشاركة في المنظمة وعضواً منتخبا في مجلس الأمن، فإن أذربيجان تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في هذه الجهود.

توفر منظمة الأمن والتعاون منتدى مستمراً للمناقشات الرامية إلى تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، الذي غالباً ما يشار إليه خطأً على أنه نزاع على ناغورني كاراباخ أو حتى الصراع في ناغورني كاراباخ. والاستخدام السليم للمصطلح أمر مهم للتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة، خاصة في الحالات التي تنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. ومن المعروف أن الصراع تتعامل معه مجموعة منسك التابعة للمنظمة. ومن الأمور ذات الصلة

بذلك القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) التي اتخذها مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ استجابةً للاستخدام غير القانوني للقوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، علاوة على قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ بشأن الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان، المتخذ في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وبالرغم من أن جهود الوساطة المستمرة منذ أكثر من ٢٠ عام لم تكن دائماً متسقة ولم تؤتِ أكلها بعد، فإن أذربيجان لا تزال ملتزمة بتسوية الصراع عن طريق التفاوض. إننا ننطلق من فهم مفاده أن جوهر العملية السياسية الجارية يتمثل في صيغة التسوية القائمة على إنهاء الاحتلال غير القانوني لأراضينا واستعادة سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وعودة الأشخاص الذين شردوا قسراً إلى ديارهم وضمان التعايش السلمي بين الأذريين والأرمن في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن استخدام عدم الاتفاق على المسائل السياسية ذريعةً لازدراء القانون الدولي والاستهانة به، خاصةً القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الأنشطة غير القانونية التي تجري في الأراضي المحتلة في أذربيجان، خاصة تلك الرامية إلى تغيير طابعها الديمغرافي والاجتماعي والثقافي، تعمل بالتأكيد على زيادة توطيد الوضع القائم للاحتلال.

وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وبناءً على مبادرة اتخذناها في الأمم المتحدة، زارت بعثتان لتقصي الحقائق تحت قيادة منظمة الأمن والتعاون الأراضي المحتلة في أذربيجان. ووثقت البعثتان وقائع الأنشطة غير القانونية الجارية في تلك الأراضي والتي تشمل، فيما تشمله، توطين المستوطنين وتكثيف عمليات إعادة ترسيم الحدود وتغيير أسماء الأماكن والمعاملة التمييزية فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية والأماكن المقدسة. بيد أننا نشعر بقلق بالغ لأن توصيات هاتين البعثتين بقيت حبراً على ورق ولم تبذل أي جهود لترجمتها إلى أفعال. وتأمل أذربيجان أن يؤكد الرئيس الحالي للمنظمة على ضرورة الوقف الفوري وغير المشروط لجميع الأعمال التي تشكل عائقاً جدياً أمام آفاق تسوية الصراع عبر التفاوض استناداً للقانون الدولي.

من الضروري تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في جميع مجالات منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام. ونتوقع أن تواصل رئاسة المنظمة العمل على جميع عناصر دورة الصراع، آخذةً بعين الاعتبار وثائق المنظمة التي تدمج وتعيد تأكيد النهج ذي الصلة في هذا الصدد. ونؤمن بأن زيادة الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالوساطة في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٨٣/٦٥ الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً بشأن تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب الصراعات وحلها، بالإضافة إلى وضع توجيهات إرشادية لزيادة فاعلية الوساطة، يمكن أن يشكل قاعدة مفيدة للمداولات في إطار المنظمة في الأشهر المقبلة.

ونتوقع أن تطور منظمة الأمن والتعاون قدراتها في مجال حفظ السلام تطويراً كبيراً حتى تكون مستعدة استعداداً كافياً لتنفيذ دورها بوصفها ترتيباً إقليمياً بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والفصل الثالث من وثيقة هلنسكي النهائية لعام ١٩٩٢.

كما تعتقد أذربيجان أن تطوير عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة سيسهم في الجهود المبذولة للمحافظة على الأمن والسلام الإقليميين. ونعتبر أن من الضروري زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمة في هذه المجالات.

تقدم منظمة الأمن والتعاون أحد إسهاماتها الرئيسية في مجال الأمن والسلم في إطار البعد السياسي - العسكري أساسا من خلال تحديد الأسلحة ونظامي بناء الثقة وبناء الأمن. وينبغي أن يراعي العمل على استكمال هذين النظامين ومواءمتهما مع البيئة الأمنية الحالية الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول المشاركة، وخاصة تلك التي لا تنتمي إلى تحالفات عسكرية ولديها أراض متضررة من الصراع، وأن يأخذ في الاعتبار كذلك تداعيات الصراع، بما في ذلك التدخل العسكري والانتشار غير القانوني.

تعترف منظمة الأمن والتعاون بالدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، فإن تحسين التفاعل بين المنظمتين - بوسائل من بينها رفد المنظمة بمبادئ التعاون والنُهج التي صيغت داخل الأمم المتحدة في ذلك المجال - من شأنه أن يخدم، دون شك، تعزيز وحدة الهدف والعمل في التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية.

تولي أذربيجان أهمية كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الترويج للتسامح وعدم التمييز ومكافحة العنصرية وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات والتصدي للحقوق الأساسية للأشخاص المشردين، بما في ذلك حقهم في العودة، يشكل أمثلة للمجالات التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن تستفيد من العلاقات الوثيقة بين المنظمتين.

وختاماً، أود أن أتناول جانباً محددا من جوانب الأمن البيئي يستدعي بذل جهود أكثر تنسيقاً بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون. ويمكن أن تشكل محطات الوقود النووي المتقادمة الواقعة في منطقة المنظمة تهديدا خطيراً لأمن الدول وسكانها. وبالتالي، فإن المناقشات الجارية المتعلقة بالسياسة بشأن فرض معايير أمان نووي أكثر صرامة والتفكيك الجيد التوقيت لمفاعلات الجيل القديم، يشكلان عنصراً أساسياً في جدول الأعمال المحدد الأهداف بشأن الحوكمة الرشيدة والشفافية في مجال الأمن. ونعتقد أن المنظمة، وكذلك المؤسسات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى نهجها الشامل والتعاوني في التعامل مع الأمن، يمكن أن تشكل منتدىً مكملاً لاستكشاف السبل الكفيلة بالتصدي لهذا التحدي.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بدولة السيد إيمون غيلمور، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في أيرلندا، في مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم. وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأولوياته في الشهور المقبلة.

تدعم الهند دور المنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين وتعاونها مع الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من الميثاق. والمادة ٥٤ من الميثاق تلزم تلك المنظمات بأن تحيط مجلس الأمن علما على نحو كامل بأنشطتها لصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نرحب ترحيبا حارا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون.

لقد تناول السيد غيلمور طائفة واسعة من القضايا، العديد منها يتعلق بجوارنا المباشر والممتد. وبطبيعة الحال، فإن هذه مسائل ذات أهمية كبيرة لوفد بلدي. ونحن نقدر العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون لتعزيز الأمن بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والبشرية. وهي تتصدى لمجموعة واسعة من الشواغل المتصلة بالأمن، بما في ذلك تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن وحقوق الإنسان والأقليات القومية والتحول الديمقراطي

واستراتيجيات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والقضايا الاقتصادية والبيئية. وقد أسهمت منظمة الأمن والتعاون في إدارة بعض من أهم المشاكل خلال فترة ما بعد الحرب الباردة في العالم.

وفي العقد الماضي أو نحو ذلك، وسعت المنظمة أنشطتها بشكل كبير في منطقتنا في إطار مبادرة شركاء التعاون في آسيا وفريق الاتصال الآسيوي. ونلاحظ التعاون بين منظمة الأمن والتعاون والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي تنتمي الهند إلى عضويته، بشأن المسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية. ونرحب أيضا بشراكة منظمة الأمن والتعاون مع أفغانستان في إدارة أمن الحدود والمساعدة الانتخابية.

ونتمنى لمنظمة الأمن والتعاون تحقيق نجاح كبير في جهودها وأنشطتها من أجل تعزيز التفاهم والسلام والأمن بين الدول الأعضاء والبلدان الشريكة. كما نعرب عن تمنياتنا الطيبة للرئاسة الأيرلندية للمنظمة وللسيد غيلمور شخصيا. ونأمل أن تواصل منظمة الأمن والتعاون عملها الهام تحت قيادته.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بنائب رئيس مجلس الوزراء إيمون غيلمور وفي شكره على عرضه. وأهنئه على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأتمنى له كل نجاح في ولايته.

إن غواتيمالا مقتنعة بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تسهم مساهمة هامة في زيادة تعزيز النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وأنا واثق من أنه في ظل رئاسة أيرلندا، ستعزز منظمة الأمن والتعاون الحوار والتعاون مع الأمم المتحدة. والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة هو نتيجة ملموسة لتحالف ساعد على تعزيز السلام والأمن في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. ولذلك، نوجه الانتباه إلى عدة مبادرات حسنة التوقيت بشأن مواضيع مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

ففي أفغانستان، تشارك منظمة الأمن والتعاون بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي وزيادة القدرات الوطنية ودعم العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تلاحظ غواتيمالا مع الارتياح التنسيق الوثيق بين منظمة الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن نقدر المساعدة التي تقدمها حكومة أفغانستان في مجالات أمن الحدود وتدريب الشرطة ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

بخصوص الحالة في كوسوفو، فإن منظمة الأمن والتعاون تقوم أيضا بدور بناء، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في ظل بيئة من التحديات الكبيرة. وغواتيمالا تقدر العمل الذي تم إنجازه، في جملة أمور، لتعزيز سيادة القانون.

ونلاحظ الأولويات التي حددتها أيرلندا لرئاستها في عام ٢٠١٢، ويسرنا أن نعلم أنه، إلى جانب الجهود الرامية إلى حل الصراعات الطويلة الأمد، سيتم توجيه الاهتمام أيضا إلى تجديد الالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن استكشاف سبل جديدة لتعزيز حرية التعبير في العصر الرقمي. ونرحب بقرارها عقد اجتماع في دبلن في نيسان/أبريل لعرض خبرتها في حل الصراعات. ونحن نتفق على أن كل حالة من حالات الصراع مختلفة عن الأخرى، ولكن من الصحيح أيضا أن هناك دائما دروسا يمكن استخلاصها وخبرات يمكن تبادلها، خصوصا من منظور إقليمي.

أخيرا، فإن غواتيمالا تنضم إلى البلدان الأخرى في التعبير عن دعمها للرؤية والأولويات التي حددتها أيرلندا لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا العام. ونتطلع باهتمام إلى التعاون المثمر بين تلك المنظمة والأمم المتحدة.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى زملائي في الترحيب الحار بالسيد إيمون غيلمور، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا، في المجلس اليوم. وأشكره أيضا على إحاطته الإعلامية الشاملة التي حددت أولويات أيرلندا فيما تتولى الرئاسة الدورية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٢. وألمانيا تتطلع إلى العمل مع الرئاسة الأيرلندية بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه المنظمة، بما في ذلك أولويات رئاستها.

وأود أن أعلق بإيجاز على أربعة جوانب.

أولا، نعتبر إحراز تقدم في حل الصراعات المتبقية التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون ذا أهمية خاصة. ونرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الوزاري للمنظمة مؤخرا بتعزيز قدرة المنظمة في مجال إدارة الصراع. وسيكون هذا المجال، إلى جانب قدرات المنظمة التي جرى تعزيزها حديثا للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، أحد المعايير الأساسية لعمل منظمة الأمن والتعاون في الشهور المقبلة.

وألمانيا تشيد بمشاركة منظمة الأمن والتعاون بنشاط في العملية السياسية الرامية إلى تسوية صراع ترانسدنيستريا. ونرحب باستئناف محادثات ٥+٢ رسميا في ظل رئاسة ليتوانيا للمنظمة في العام الماضي. وألمانيا تدعم بشكل كامل وفعال الرئاسة الأيرلندية في جهودها الرامية إلى تشجيع وتيسير إحراز تقدم مطرد بشأن هذه المسألة. ونعرب عن أملنا في أن تبدي أطراف الصراع تعاونها الكامل مع تلك الجهود.

وألمانيا ترحب أيضا بدور منظمة الأمن والتعاون في السعي إلى إيجاد تسوية لصراع ناغورني كاراباخ في إطار مجموعة مينسك. ونثني على الجهود التي تبذلها رئاسة روسيا والولايات المتحدة وفرنسا المشتركة لمجموعة مينسك، وسنرحب باستمرار المبادرة الروسية الإضافية المتمثلة في عقد اجتماعات مع أطراف الصراع على أعلى مستوى سياسي.

نعتقد أن تعزيز أنشطة الرصد التي تقوم بها المنظمة وإدماج التدابير الإنسانية يمكن أن يثبت فائدته.

فيما يخص جورجيا، لا نزال ملتزمين بمبدأ إعادة إنشاء وجود المنظمة في جميع أنحاء جورجيا. ويظل من المهم أن تنفذ جميع الأطراف اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة عام ٢٠٠٨. سنواصل دعم مشاركة المنظمة بصورة فعالة في المحادثات الجارية في جنيف من أجل الحد من التوترات وبناء الثقة بين المجتمعات المتضررة. كما نشدد على أهمية تشغيل آليتي منع وقوع الحوادث، ونشيد بما حدث مؤخراً من تبادل المعتقلين نتيجة للاجتماعات المعقودة بموجب ذلك الصك.

ثانياً، فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي قدمت بشأن البعد الخاص بحقوق الإنسان في منطقة المنظمة، ما برحت ألمانيا يساورها القلق إزاء القيود المفروضة على الحريات العامة – لا سيما حرية الإعلام وحريتي التعبير والتجمع – في العديد من الدول المشاركة في المنظمة. ونشيد بالمبادرة الأيرلندية الرامية إلى إعطاء الأولوية لمسألة حرية الإنترنت.

في سياق العملية الديمقراطية، نعتبر بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للمنظمة أداة مهمة. ونثني على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على توفيره المنهجية ذات الصلة، ونود أن نشكر الوزير غيلمور على التزامه الواضح بدور المنظمة في أنشطة مراقبة الانتخابات.

ثالثا، فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والبيئي، نرحب بما تقوم به الرئاسة الأيرلندية من تعزيز للأمن والاستقرار من خلال الحوكمة الجيدة. ستكون الحوكمة البيئية الجيدة موضوعاً رئيسياً في المؤتمر المقبل للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، تشكل مبادرة البيئة والأمن مثالاً مهماً للتعاون فيما بين المنظمات والشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات أخرى. ستقوم ألمانيا بتكملة الجهود في ذلك المضمار باستضافتها مؤتمراً معنياً بمسائل المياه، تشارك فيه الدول المشاركة في المنظمة من وسط آسيا يومي ٧ و ٨ آذار/مارس في برلين.

تشمل الحوكمة الجيدة أيضاً محاربة الفساد، وغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب. في ذلك المجال، سندعم الرئاسة الأيرلندية بهدف مواصلة أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في منطقة المنظمة.

رابعاً، بالإشارة إلى البعد السياسي – العسكري، أود أن أؤكد أن ألمانيا تولي أهمية كبيرة لزيادة تعزيز أوجه التآزر بين المنظمة والأمم المتحدة. في ذلك الصدد، نرحب بأول مذكرة تفاهم وخطة عمل سنوية على الإطلاق جرت الموافقة عليها العام الماضي بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. توفر المذكرة إطار عمل ممتازاً لتكثيف التنسيق البرنامجي، والبرمجة المشتركة وحتى الجهود المشتركة لحشد الأموال. ونتطلع لمبادرات مماثلة – على سبيل المثال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – في مجال مشاريع التعاون التقليدي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة في منطقة المنظمة.

واسمحوا لي أيضاً بأن أشير إلى التعاون النموذجي بين الأمم المتحدة والمنظمة في كوسوفو، حيث تسهم المنظمة، بوصفها ركيزة من ركائز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسفو، في أمن جميع المجتمعات وازدهارها. علاوة على ذلك، لا تزال المنظمة تقدم نموذجاً جذاباً للتعاون الإقليمي، بخاصة لجيراننا شركاء المنظمة للتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي آسيا، كما ذكر ذلك زميلنا ممثل الهند. في ذلك السياق، فإن طلب منغوليا أن تصبح دولة مشاركة في المنظمة يستحق التنويه ويجدر بنا دعمه. فيما يتعلق بأفغانستان بوصفها شريكاً للمنظمة، ترحب ألمانيا بما قرره المجلس الوزاري للمنظمة في فيلنيوس من زيادة تعزيز الدعم الذي تقدمه المنظمة لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد.

كما أشار وزير الخارجية فيسترفيلي في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في فيلنيوس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن المنظمة تستطيع، وينبغي لها، أن تواصل الجهود الرامية إلى إنشاء مجتمع أمن أوروبي – أطلسي يمتد من فانكوفر إلى فلاديفستوك. تلك واحدة من المهام الرئيسية التي حددتها المنظمة لنفسها في مؤتمر قمة أستانا. وكخطوة مهمة في ذلك الاتجاه، تكلم الوزير فيسترفيلي عن مبادرة "المسار الثاني" التي تضطلع بها المعاهد الفكرية الألمانية والفرنسية والبولندية والروسية من أجل تنظيم سلسلة من المؤتمرات الأكاديمية المشتركة في ذلك الموضوع خلال عام ٢٠١٢، ابتداءً من يوم ٢٠ آذار/مارس في برلين.

وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى الرئيس الحالي للمنظمة على إحاطته الإعلامية، ونجدد تأكيد دعم ألمانيا الكامل للرئاسة الأيرلندية للمنظمة.

السيد بون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أرحب في مجلس الأمن اليوم بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد إيمون غيلمور، نائب رئيس

الوزراءو وزير الخارجية والتجارة في أيرلندا. وفرنسا، شأنها شأن شركائها الأوربيين، تتشاطررؤيته وعزمه التركيز على عدد محدود من الأولويات المحددة جيداً في انتظار انعقاد المؤتمر الوزاري في دبلن في كانون الأول/ديسمبر.

تمثل المنظمة نموذجاً فريداً للتعاون يقوم على الاقتناع بأن كفالة الأمن في القارة الأوربية يجب أن تقترن بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. في مؤتمر قمة أستانا عام ٢٠١٠، تعهدت الدول المشاركة بالتزامات مهمة، وجددت التأكيد على أهدافها المشتركة للأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والبشرية، واحترام حقوق الإنسان.

إن التهديدات التي تحدق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان من الحقائق التي تؤرقنا ولكنها تحفزنا أيضاً. في ذلك الصدد، لقد ذكرتنا الثورات في البلدان العربية بعالمية تلك المبادئ. ويجب أن نعمل على ألا تصبح هذه القيم موضع شك في أوروبا أيضاً.

انطلاقاً من وجهة النظر تلك، نؤيد اختيار الرئاسة الأيرلندية التشديد على البعد الإنساني، ورغبتها في إعطاء الأولوية للالتزامات المقدمة في مجال حقوق الإنسان، خاصة احترام الحريات الأساسية في مجال الإنترنت. وتشكل حريتا التعبير والإعلام تحدياً يدفع الأمم المتحدة أيضاً إلى التحرك. وفي ذلك الصدد، يمكن بالتأكيد إيجاد أوجه تآزر بين المنظمتين.

إننا على ثقة من أن الرئاسة لن تهمل الأبعاد الأخرى التي تغطيها المنظمة. وبالفعل، فقد أثبتت المنظمة، من آسيا الوسطى إلى أفغانستان، وكذلك في البلقان، دورها الأساسي في تسوية الصراعات وتعزيز السلم في المنطقة، وبالتالي أثبتت قدرتها على العمل المنسق مع المنظمات الإقليمية الأخرى، على سبيل المثال في قيرغيزستان إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

بناءً على ذلك، فإن القرار المتخذ في فيلنيوس بشأن تعزيز قدرة المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات يمثل خطوة إلى الأمام نعتقد أنه ينبغي تعزيزها. وإذ يشجعنا استئناف محادثات ٢+٥ بشأن ترانسدنيستريا، فإننا ما زلنا منخرطين في الجهد الجماعي الرامي إلى تسوية صراع ناغورنو كارباخ بوصفنا رئيساً مشاركاً لمجموعة منسك. في عام ٢٠٠٨، أثبتت الأزمة الجورجية أيضاً أن الحرب يمكن أن تندلع بين دولتين مشاركتين في المنظمة. لذلك فإن فرنسا تدعم محادثات جنيف، التي تقدم مثالاً جيدا آخر على التعاون بين المنظمات الدولية من أجل خدمة السلام.

فيما يتعلق بالبعد السياسي – العسكري، من المتوقع تحقيق تقدم كبير في تنفيذ مجتمع الأمن، كما أعرب عن ذلك في مؤتمر قمة أستانا. وانطلاقاً من وجهة النظر تلك، من المهم مواصلة استكمال وثيقة فيينا. إن فرنسا، بوصفها دولة مشاركة في المنظمة، مستعدة للنظر في تلك المسائل، ومناقشتها مع الدول الأخرى في الاجتماع السنوي بشأن المسائل الأمنية في حزيران/يونيه. كما نتوقع أن تظل المنظمة ملتزمة بمكافحة التهيديات العابرة للحدود الوطنية، بخاصة الاتجار بالبشر، ومكافحة الجريمة المنظمة، وغسيل الأموال والفساد.

وأخيراً، من منظور طويل الأمد، أذكّر بأن فرنسا قد أعلنت، خلال المجلس الوزاري للمنظمة المعقود في فيلنيوس يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي أشار إليه زميلي ممثل ألمانيا، عن إطلاق مبادرة تعني بإنشاء شبكة تضم معاهد فكرية فرنسية وألمانية وبولندية وروسية بهدف تنظيم أربع حلقات دراسية، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، تعني بتنفيذ مجتمع الأمن الأوروبي – الأطلسي و الأوروبي الآسيوي. وستعقد الحلقة الثانية من هذه الحلقات الدراسة في باريس خلال شهر نيسان/أبريل.

أشكر مرة أخرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا على اشتراكه في هذه الجلسة، وأؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل له طوال فترة رئاسته. ونعول عليه لتعزيز الروابط بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، بما يتماشى مع أهدافنا المشتركة بشأن السلام والاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد غيلمور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا على إحاطته الإعلامية التي قدمها باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تتسم المنظمة بالأهمية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين في أوروبا. بل هي أيضا شريك رئيسي للأمم المتحدة. ونقدر إسهامات المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع ومكافحة الإرهاب في القوقاز والبلقان وآسيا الوسطى. ولطالما رأت الصين دائما أن الحوار والتشاور هما أفضل نهج لحل الخلافات ومنع نشوب الصراعات وتسويتها. ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة جهودها في ذلك الصدد.

وتولي الصين أهمية كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، غير أنه لا غنى عن الدعم القوي الذي تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك الصدد. وينبغي للجانبين الاستفادة الكاملة من مزاياهما النسبية، وأن يكملا بعضهما في الجهد المشترك المبذول من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب رئيس الوزراء غيلمور اليوم ستساعد مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز التواصل والتنسيق بينهما، والارتقاء بتعاونهما العملي والفعال في مجال صون السلم والأمن الدوليين إلى مستوى أرفع. ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة الاستفادة الكاملة من مزاياها النسبية، وأن تضطلع بدور إيجابي في صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالوزير الأيرلندي إيمون غيلمور في مجلس الأمن. وأهنئه على توليه مهام رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكره على إحاطته الإعلامية الغنية جدا بالمعلومات التي حددت الأولويات الأيرلندية لمنظمة الأمن والتعاون في عام ٢٠١٢.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد للوزير أن البرتغال تؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها لتعزيز جدول أعمال المنظمة والمكتسبات التي حققتها بغية مواصلة تعزيز إرثها فيما يتعلق بالمفهوم المشترك التعاوني الشامل الذي لا يتجزأ للأمن. وفي الواقع، فقد أثبتت النتائج التي توصل إليها اجتماع المجلس الوزاري الذي عقد في فيلنيوس أنه لا يمكن الأخذ بأكبر إنجاز حققته المنظمة – مفهومها الأمني الشامل – على أنه أمر مفروغ منه، بل لا بد من حمايته وبذل مزيد من الجهد لتطويره.

ويستند ذلك الإرث إلى فهمٍ فحواه أن الأمن العالمي والإقليمي يشمل مجموعة واسعة من المسائل التي طالما صنفتها منظمة الأمن والتعاون على نحو تقليدي في ثلاثة أبعاد، هي البعد السياسي العسكري، والبعد الاقتصادية البيئي، والبعد الإنساني. وعليه، فإننا نرحب باعتزام الرئيس الحالي للمنظمة تعزيز التقدم المحرز في جميع مجالات أنشطة المنظمة بطريقة متوازنة، وبالتالي مواصلة توسيع نطاق العمل الممتاز الذي قام به سلفه وزير خارجية ليتوانيا.

وتولي البرتغال، بصفتها مشاركاً في منظمة الأمن والتعاون، أهمية خاصة لتعزيز التعاون الوثيق بين المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى، وخاصة مبادرة الشراكة القيمة التي يجري تطويرها مع الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الأمنية. وفي ذلك السياق، فإنني أشير بإيجاز إلى برنامج العمل الأيرلندي لمنظمة الأمن والتعاون، الذي هو أيضا ذي صلة بمزيد من التعاون بين المنظمتين.

أولا، فيما يتعلق بالبعد الإنساني - وهو عنصر هام في مفهوم الأمن الشامل لدى منظمة الأمن والتعاون - فإننا نرحب بهدف الرئيس الحالي للمنظمة المتعلق بتحديد أولويات هذه المسائل، وبخاصة عندما لا يتم الوفاء بالالتزامات الدولية، والعمل على تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبناء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

وقد كان المجلس مؤخراً في مواجهة حالات انتهكت فيها حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل منهجي، سواء في ليبيا أم مؤخراً في سوريا، حيث يمارس النظام الحاكم في دمشق قمعاً عنيفاً لشعبه بلا هوادة.

ونتفق أيضا على أن حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام تنطبقان على جميع الأشكال والوسائل التي تتم عبرها ممارسة تلك الحقوق، وتحديدا عندما يتعلق الأمر باستخدام الإنترنت أو الوسائل الرقمية الأخرى. ونؤيد اقتراح الرئيس الحالي للمنظمة فيما يتعلق بالتركيز على مكافحة العنصرية والتمييز والتعصب، وخصوصاً في سياق الأحداث الرياضية، واضعين في الاعتبار بطولة كأس الأمم الأوروبية التي ستجرى هذا العام في بولندا وأوكرانيا، ودورة الألعاب الأولمبية في المملكة المتحدة.

ثانيا، ترى البرتغال أن من الأهمية بمكان تقييم موقفنا فيما يتعلق بالجهود الجماعية المبذولة من أجل تعزيز تحديد الأسلحة، ومنع نشوب الصراعات وحلها، وكفالة الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونثني على استكمال منظمة الأمن والتعاون لوثيقة فيينا للعام الماضي، ونأمل مخلصين أن يحل مأزق القوات التقليدية في أوروبا في المستقبل القريب.

في إطار ذلك البعد السياسي والعسكري، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أيضا معالجة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب، والاتجار بالأشخاص والمخدرات والجريمة المنظمة والتهديدات الإلكترونية، بما في ذلك جرائم الإنترنت، على نحو ما تم توضيحه في برنامج رئيس المنظمة الحالي.

ثالثا، تشعر البرتغال بقلق بالغ إزاء التهديد الذي لا تزال تشكله على الأمن الصراعات التي طال أمدها والتي لم تحل بعد في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذلك مجال تتوفر فيه إمكانات كبيرة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب بالقرار الأساسي الذي تم اعتماده في اجتماع فيلنيوس الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن دورة الصراع، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة منظمة الأمن والتعاون في مجال منع نشوب الصراعات والاستجابة لها. ويشجعنا ترشيح ممثلين خاصين للرئيس الحالي في ترانسدنيستريا وجنوب القوقاز.

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد ثقة البرتغال في القيادة الأيرلندية، ونؤكد دعمنا الكامل للرئيس الحالي للمنظمة ولجهودها المبذولة من أجل القيام بالمهام الملحة للغاية التي تنتظرها، وهي دعم وتعزيز المكتسبات الواسعة التي حققتها المنظمة.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد إيمون

غيلمور، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في أيرلندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن برنامج عمل المنظمة خلال الرئاسة الأيرلندية.

تدعم باكستان دور المنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وتدعم تعاونها مع الأمم المتحدة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمات الإقليمية – نظراً لفهمها الفريد للمسائل المحلية – أن تسهم بشكل فعال في مواجهة التحديات الإقليمية وتعزيز النظام المتعدد الأطراف.

فقد اضطلع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا – المنظمة السلف لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – بدور هام عبر إتاحة منتدى للحوار والتفاوض بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، والتعامل مع المرحلة الانتقالية فيما بعد الحرب الباردة في أوروبا. ولا تزال المنظمة تضطلع بدور هام بالنسبة للدول الأعضاء فيها بشأن المسائل الأمنية وحل الصراعات، والتصدي للتحديات الجارية في المسارات العابرة للحدود الوطنية، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان.

وفي الآونة الأخيرة، تعهدت المنظمة أيضا بمبادرات تتعلق بالتصدي لمهام مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام فضلاً عن المسائل الاقتصادية والبيئية. ويمثل دور المنظمة في تعزيز أهداف السلام والاستقرار في أوروبا وما حولها، بما في ذلك من خلال تحديد الأسلحة التقليدية في الدول الأعضاء فيها، أحد الأنشطة التي تحظى بأكبر قدر من التنويه. وباكستان نفسها تدافع عن قضية تحقيق الاستقرار والسلام في جنوب آسيا عبر اتباع نهج يقوم على تحديد الأسلحة التقليدية. ويمكن محاكاة تطبيق مثل هذه النهج وأفضل الممارسات في مناطق أخرى.

ونقدر بشكل خاص عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال بناء قدرات الدول. ونعرب في ذلك الصدد عن تقديرنا للأنشطة التي تقوم بها المنظمة في أفغانستان في مجال بناء قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية، ومكافحة تهريب المخدرات وإدارة الجمارك والحدود. هذه المبادرات ستساعد في التغلب على التحديات الكبيرة التي يواجهها هذا البلد.

في الختام، نتمنى لأيرلندا رئاسة ناجحة جدا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحيط علما بأولوياتها، ونأمل أن تواصل المنظمة تحت قيادتها العمل الهام الذي تقوم به.

السيد بو شعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب في مجلس الأمن بنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في أيرلندا، السيد غيلمور، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أشكره على إحاطته الإعلامية المستفيضة وأن أهنئه على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٢.

يولي المغرب أهمية خاصة لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

تسهم منظمة الأمن والتعاون إسهاما كبيرا في هذا الصدد من خلال جهودها في مجال تسوية النزاعات وآليات منع نشوب الصراعات، ومن خلال مركز منع نشوب الصراعات. ونرحب بالتجارب والخبرات التي اكتسبتها منظمة الأمن والتعاون.

أفيد مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١١ بأولويات رئاسة ليتوانيا للمنظمة. ونحن سعداء جدا لملاحظة التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الأهداف المحددة في هذا الوقت. ونعتقد أن الأولويات التي حددتها الرئاسة الأيرلندية تتماشى

مع تلك الأهداف، وتضيف إلى المنجزات التي تحققت. وفي هذا الصدد، نرحب بتحديد المجالات ذات الأولوية مثل البعد الإنساني، وتحديد الأسلحة، والتهديدات عبر الوطنية وتعزيز السلام والأمن من خلال الحكم الرشيد – وهي مجالات يوليها المغرب أهمية خاصة.

في آذار/مارس ٢٠١١، أبرز ممثل المغرب أمام اجتماع فريق الاتصال المتوسطي التابع لمنظمة الأمن والتعاون الجهود التي يبذلها المغرب والإصلاحات التي يجريها على الصعد السياسية والاجتماعية الاقتصادية وفي مجال حقوق الإنسان. يتابع المغرب عن كثب الجهود التي تبذلها الرئاسة الأيرلندية ومستعد لتعزيز التعاون مع منظمة الأمن والتعاون.

إن المغرب أحد الشركاء المتوسطيين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويضطلع بدور نشط في فريق الاتصال المتوسطي. وينبع اهتمام المغرب بالشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون من الأهمية الكبيرة التي يوليها للمجالات ذات الأولوية لهذه الشراكة: الهجرة والتنمية، والمسائل الأمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، ومكافحة الأشكال الأخرى للجريمة والتمييز، والاتجار بالأشخاص، وتعزيز التسامح، والأبعاد الاقتصادية والبيئية.

وأود أن أؤكد مجددا في هذا الصدد دعوة بلدي لاستعراض حالة شركاء التعاون المتوسطيين من حيث ضمان دور أكثر تشاركية لهم. وفي هذا الصدد، قدم المغرب وثيقة تعكس الرؤية المغربية لشكل ومضمون هذه الشراكة، تتضمن عددا من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز الشراكة وجعلها أكثر موضوعية على أساس جدول أعمال جديد.

ويكرر المغرب، الذي يدعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح والحوار بين الأديان ومكافحة جميع أشكال التمييز، نداءه إلى تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتحالف بين الحضارات. ونعتقد أن هذا النداء يتماشى مع الأولويات التي حددتها أيرلندا لرئاستها، ويعزز أهداف منظمة الأمن والتعاون في مجال السلام والأمن والتعاون.

ولا يزال المغرب مقتنعا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد من خبرة وقدرات منظمة الأمن والتعاون في عدد من المجالات، بما في ذلك الحد من الأسلحة وعدم الانتشار ومكافحة التهديدات عبر الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، يشجعنا استعداد أيرلندا لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال مكافحة التهديدات عبر الوطنية، بما في ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب.

وفي السياق نفسه، نرحب ببدء نفاذ مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون بشأن التعاون في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

نتمنى كل النجاح للرئاسة الأيرلندية لمنظمة الأمن والتعاون.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفدي إلى الآخرين في الترحيب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوزير إيمون غيلمور، في مجلس الأمن. ونود أن نشكره على إحاطته الإعلامية عن أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما قال الوزير غيلمور، فإن تجربة أيرلندا نفسها في تسوية المنازعات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على عملها كرئيس لمنظمة الأمن والتعاون.

لاحظنا التحديات التي تساعد منظمة الأمن والتعاون في التصدي لها، من كوسوفو إلى مولدوفا، وناغورني كاراباخ وجورجيا. ولاحظنا أيضا القرار الذي اتخذته منظمة الأمن والتعاون في فيلنيوس في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لزيادة انخراطها في أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى في المنطقة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن يشكل أولوية بالنسبة لوفدي، ونحن نرحب بكل الجهود التي بذلت لتعزيز العلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة.

ينبع دعم جنوب أفريقيا لهذه العلاقة من اعتقادنا بأن تعددية الأطراف يجري تعزيزها من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتتوخى المادة ٥٤ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقدم منظمة الأمن والتعاون إحاطتها الإعلامية إلى المجلس اليوم في إطارها، التعاون القوي بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، نؤكد من جديد أن كل منظمة إقليمية هي فريدة من نوعها من حيث التحديات التي تواجهها في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن الطريقة التي تعالج بها تلك التهديدات. وعلاوة على ذلك، فإن وفدي لا يعتقد أن الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين تعفي المجلس من مسؤولياته بموجب الميثاق بصفته راعي السلم والأمن الدوليين.

في ١٢ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي ركز الاهتمام على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها وإدارتها. لقد أكد الرئيس جاكوب زوما، في كلمته خلال المناقشة التي سبقت اتخاذ هذا القرار، دعم جنوب أفريقيا لدور الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في السلام والأمن (انظر S/PV.6702). وقال الرئيس زوما إن الهيئات الإقليمية أقرب إلى الحالة، وعلى دراية بالقضايا وتفهم في الغالب ديناميات الصراع. ولذلك نعتقد أن المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وضع جيد يمكنها بالتالي من إسداء المشورة بشأن الحالة في الميدان والتصدي لبعض التحديات التي تواجهه.

في الختام، نحن نرى أن تبادل الخبرات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، أمر حيوي، ونأمل أن يتسنى تعزيز هذا التعاون. ونود أن نؤكد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعمنا لتلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل توغو.

أود في البداية أن أرحب في مجلس الأمن بالوزير إيمون غيلمور، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكره على إحاطته الإعلامية عن ولاية منظمته في ظل رئاسة بلده وأنشطتها المتعددة الأوجه. وأشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في العديد من المجالات المتنوعة، بما في ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، وإقامة العدل وسيادة القانون.

ونلاحظ أن مكافحة الجريمة المنظمة والتعايش السلمي بين الشعوب، مع التأكيد على حماية الأقليات، ومنع ومكافحة الإرهاب وحماية البيئة وعدم التمييز من بين أهم مجالات نشاط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونلاحظ باهتمام أن تلك المجالات تطابق إلى حد كبير القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن في شباط/فبراير: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعنف ضد المرأة، بما في ذلك البنات قبل نشوب الصراعات المسلحة وأثناءها وبعدها.

يولي بلدي أهمية كبيرة لتلك المسائل. ويسرني أن المنظمة تتخذ إجراءات جديرة بالثناء في تلك المجالات. كما نلاحظ مع الرضا أن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان يمتلك خبرة كبيرة في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز.

ومـن المـشجع أيـضاً أن نلاحـظ أن برنـامج المنظمـة يتضمن عنصراً ذا بُعد إنساني في إطار استجابته لمسائل حرية التعـبير والعقيـدة والتـسامح وعـدم التمييـز. كمـا يـسرنا أن المنظمـة قـد اختـارت أن تعـالج مـسألة صـعبة هـي مـسألة العنـصرية والتعـصب في المجـال الرياضـي. وبـالرغم مـن أن الأحداث الحالية تلقي الضوء على مشكلة العنصرية المتنامية في المجال الرياضي، فإن ثمة ميلاً مؤسفاً ومحزناً للتقليل من أهمية المسألة.

ونشيد بالعمل الناجح الذي اضطلعت به المنظمة في تقيـيم الظـروف المعيـشية للأقليـات العرقيـة وتعزيـز الحـوار، وكـذلك الإصـلاحات القانونيـة الوطنيـة الرامية إلى الحد مـن الـصراعات العرقيـة الـتي يمكـن أن تعـوق الـسلام والاسـتقرار والعلاقات داخل الـدول الأعـضاء في المنظمـة وفيمـا بـين هـذه الدول.

إن التزام المنظمـة بمنع نـشوب الـصراعات باستخدام آليات الإنذار المبكر، وإدارة الصراع، وإعادة البنـاء في فتـرات مـا بعـد انتـهاء الـصراع، مبـادرة ينبغـي تـشجيعها أيـضاً. وفي ذلك الـصدد، تـدعم توغـو إسـهامات المنظمـة في التقريـب بـين الـشعوب، لا سـيما في الحـالات الـتي ينطـوي فيهـا تزايـد الـسياسات المتعلقـة بالترعـة القوميـة والهويـة علـى احتمـالات الإقـصاء الاجتماعي ويهدد السلام.

كمـا نـشيد بالمنظمـة لإسـهامها في تهدئـة الحالـة في جورجيا وقيامها بتسوية صراع ناغورنو كاربـاخ، فضلاً عـن استعدادها حاليـاً للعمـل مـع مجموعـة منسك. ينبغـي تـشجيع عزمها على مواصلة الإسـهام بخبراتها في الجهـود الراميـة لحـل تلـك الـصراعات المختلفـة. ونأمـل أن تـتمكن المنظمـة مـن أن تتيح خبراتها للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطـي الكلمـة للـسيد غِيلمـور لكـي يـرد علـى التعليقات التي أُدلي بها والأسئلة التي أثيرت.

السيد غِيلمور (تكلـم بالإنكليزيـة): أود أن أتقـدم إلـيكم بالـشكر، سـيدي الـرئيس، وإلى جميـع الممـثلين علـى الدعم الذي أعربوا عنه. لـن يـسعفني الوقـت للـرد رداً شـاملاً علـى جميـع المـسائل الـتي أثـيرت هنـا اليـوم، لكـن إن سمـح لي المجلس بذلك، فأود أن أتناول بإيجاز عدداً من تلك المسائل.

تتمثل فلسفة رئاستنا في الشمول، وتنطوي على نهج متـوازن يغطـي الأبعـاد المختلفـة. ونعتـزم أن نعـبر عـن تلـك الفلـسفة تعـبيراً ملموسـاً في الإجـراءات الـتي نتخـذها طـوال العـام. ينطبـق ذلـك علـى مـسائل مـن قبيـل إصـلاح المنظمـة والتهديـدات العـابرة للحـدود الوطنيـة وتعزيـز تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واحترام الالتزامات في جميع المجالات.

لقـد ذكرنـا سـفير المملكـة المتحـدة بأهميـة مجلـس أوروبا. وأتطلع للتعاون الوثيق مع وزير الخارجية هيغ بصفته رئيساً للجنة الوزراء.

فيمـا يتـصل بموضـوع التعـاون بـين الأمـم المتحـدة ومنظمة الأمن والتعاون، فإنني أكثر اقتناعاً الآن من أي وقـت مـضى بأهميـة العلاقـات القويـة بـين المنظمـتين. سـأعمل عـن كثب مع الأمين العام، زانيي، من أجل كفالـة تحسين تعاوننـا العملي.

استشرافاً للمستقبل، آمل أن نتمكن قريباً من تأكيـد وتيرة تعاقب رئاسات المنظمة حتى عـام ٢٠١٥، الـذي يوافـق الذكرى السنوية الأربعين لصدور وثيقـة هلسنكي الختامية. وأتطلـع إلى التعـاون في وقـت مبكـر مـع الرؤسـاء المقـبلين مـن أجل أن نرسم ملامح رؤيتنا المشتركة لمنطقة المنظمة.

كما أوضحت في إحاطتي الإعلامية، فإن نهـج أيرلنـدا في التعامل مع الـصراعات الـتي طـال أمـدها في منطقـة المنظمـة متأثر بتجربتنا الناجحة في تسوية الصراع في أيرلندا الـشمالية.

ونعتقـد اعتقـاداً جازمـاً بـأن الـصراعات، مهمـا كانـت مستعصية، فإنه يمكن تسويتها إن توفر حسن النية وشاركت جميـع الأطـراف مـشاركة بنـاءة. وفي ذلـك الـصدد، أود أن أؤكد مجدداً التزامي الشخصي، بصفتي الرئيس الحالي، بالعمل في إطـار الهياكـل والعمليـات القائمـة إسـهاماً في تـسوية تلـك الصراعات.

كمـا سـبق أن أوضـحت، فإننـا سـنعطي الأولويـة، خـلال رئاستنا، لحمايـة حقـوق الإنـسان والحريـات الأساسية في مختلـف المنـاطق. فالتهديـدات الـتي تتعـرض لهـا حقـوق الإنسان تتضاعف في العديد من مناطق العـالم. وقـد لاحظـت ورود ذكـر سـوريا في مناقـشتنا اليـوم. وإنْ كـان أن أتكلـم لدقيقة بصفتي وزيراً لخارجيـة أيرلنـدا، فـإن مـا نـشاهده حاليـاً في سـوريا أمرٌ لا يمكـن الـسماح بـه مطلقـاً. وتـدين حكومـة بلدي المعاناة المؤسفة التي يكابدها الـشعب الـسوري علـى يـد نظام الأسد. ويساور أيرلندا بالغ القلق من جراء تلك الأزمـة المتفاقمة، التي تهـدد بامتـداد آثارهـا إلى المنطقـة بأسـرها، ومـن جراء الثمن الباهظ الذي يتعين على الـشعب الـسوري دفعـه. وتؤيد حكومة بلدي بقوة خطة جامعـة الـدول العربيـة وجميـع الجهود الأخرى المبذولة من أجل وضع حد للعنـف والـشروع في عملية الانتقال السياسي. وأيرلندا، إذ تقر بأن مجلس الأمن لم يـتمكن، في الأيـام الأخـيرة، مـن أن يـتكلم بـصوت واحـد بـشأن سـوريا، فإنهـا تأمـل بـشدة أن يـتمكن قريبـاً مـن أن يـستجيب اسـتجابة موحـدة للتحـدي الـذي تـشكله تلـك الأزمة.

وبـالعودة إلى دوري بـصفتي الـرئيس الحـالي لمنظمـة الأمن والتعاون في أوروبا، أتطلع إلى التعاون الوثيق مـع الأمـم المتحـدة في برنـامج العمـل الـذي نعكـف عليـه. وأتطلـع إلى العمـل الوثيـق خـلال فترة رئاستنا مـع جميـع الـدول الأخـرى المشاركة في المنظمة.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أشـكر الـسيد غيلمـور على تعليقاته.

لم يعـد ثمـة مـن متكلمين علـى قـائمتي. بـذلك يختـتم مجلـس الأمـن المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البنـد المـدرج علـى جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.